https://doi.org/10.25130/tjaes.17.53.2.16

التجارة الخارجية للعراق وأثرها على بعض المتغيرات الكلية للمدة 2003-2018 إطار تحليلي(*)

الباحث: سلام هامل بريغش
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
salamhamel@gmail.com

أ.د. صباح نعمة علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Sabahnema1963@gmail.com

المستخلص:

للتجارة الخارجية الدور الفاعل والمهم في مجموعة كبيرة من متغيرات الاقتصاد الكلي، ويتضح هذا الاثر عمليا وبشكل واضح من خلال معرفة مقاييس الانفتاح التجاري للحالة الدراسية لهذا البحث (العراق)، وبالتالي الاثر الملقى على المتغيرات الكلية من القطاع الخارجي كنتيجة حتمية لضعف الجهاز الانتاجي في البلد، ومن جملة ما توصل اليه البحث ان الانفتاح التجاري في العراق ما بعد عام 2003 سواء أكان بقيود تنظيمية او دونها لا تؤدي الغرض الاقتصادي منها ما لم تكن هناك قدرة انتاجية تنافسية لها القدرة على مواجهة هذا التحدي، وبالتالي فإن مشكلة القطاع الخارجي في العراق هي مشكلة هيكلية وليست تنظيمية، وعليه هناك ضرورة لان يكون اتباع سياسة تجارية منفتحة مقرون بدعم وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي المنتجة للسلع والخدمات بالجودة والكمية الكافية لسد الحاجة المحلية، الامر الذي من شأنه ان يسهم في تخفيف الصدمات المتأتية من القطاع الخارجي.

الكلمات المفتاحية: التدفق الدائري للدخل، تحرير التجارة، مقاييس الانفتاح التجاري.

Iraq's foreign trade and its impact on some macro variables for the period (2003-2018)/An analytical framework

Researcher: Salam hamel breghish
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Prof. Dr. Sabah Neama ali
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

Foreign trade has an active and important role in a large group of macroeconomic variables. This effect is practically evident and clear through knowing the measures of trade openness for the case study for this research (Iraq), and thus the impact on the macro variables from the external sector as an inevitable result of the weakness of the productive apparatus in the country. Among the findings of the research is that the commercial openness in Iraq after 2003, whether with or without regulatory restrictions, does not fulfill its economic purpose unless there is a competitive production capacity that has the ability to meet this challenge. Therefore the problem of the external sector in Iraq is a structural problem It is not a regulatory one. Accordingly, there is a need for an open trade policy to be accompanied by support and development of the agricultural and industrial sectors producing goods and services

(*) بحث مستل من أطروحة دكتوراه.

with sufficient quality and quantity to meet the local need, which would contribute to mitigating shocks from the external sector.

Keywords: Circular flow of income, trade liberalization, measures of trade openness.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من الركائز الاساسية للنهوض بإقتصاديات البلدان بغض النظر عن مستوى تقدمها، وذلك من خلال مساهمتها الفاعلة في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها من خلال ما توفره من سلع وخدمات لا يتم أو لا يمكن انتاجها على المستوى المحلي للدولة أو عدم امكانية الجهاز الانتاجي توفيرها بكميات مناسبة، إضافة الى ذلك فهي (التجارة الخارجية) تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحت إطار تنظيمي عالمي مؤسسي يضم اغلب بلدان العالم، وبالتالي فإن التجارة الخارجية تشكل دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار فقد ظهرت مجموعة من المفاهيم الحديثة التي تعبر عن طبيعة العلاقات التجارية ما بين الشركاء التجاريين، من ضمنها (الانفتاح التجاري Trade openness) والذي ظهر كمصطلح في اوائل السبعينات من القرن المنصرم، وأصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام رغم تعدد الآراء حول ايجاد مفهوم شامل له، كونه ذو ارتباطات متشعبة مع اقرانه من المصطلحات التي تحمل ذات المغزى.

تعمل سياسات الاقتصاد الكلي على تسهيل مهمة تحديد حجم الاختلال عبر الزمن، وذلك عن طريق التعرف على آلية التوازن والمتغيرات الحاكمة لهذا التوازن واستخدام نماذج التوازن الكلي. وبالتالي فإن متغير التجارة الخارجية هو عامل مهم في جميع نماذج التوازن الكلي عند دراسة حالة (الاقتصادات المفتوحة open economy).

منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: تتجلى اشكالية البحث من ان الانفتاح التجاري في العراق ما بعد عام 2003 دون قيود تنظيمية، الامر الذي انعكس على نمو الناتج المحلي بصورة غير سليمة نتيجة لوجود تحديات تعرض الاقتصاد العراقي لتخلف وعدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات من جانب، وعدم قدرته على منافسة السلع الاجنبية من جانب آخر، الامر الذي ينعكس على حالة التوازن الكلي من خلال سلسلة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات.

ثانياً. اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

- التعرف الى وجود سياسة تجارية ملائمة أكثر انفتاحا يزيد من تقلب المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.
- التعرف على النتائج الاقتصادية الناتجة للانفتاح التجاري "التحرر التجاري" في العراق.

ثالثاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن هناك آثار متباينة للانفتاح التجاري على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، والتي بدورها ترفع من مستويات الاختلال الهيكلي في الاقتصاد والمقترنة بضياع فرص النهوض بواقع حال الجهاز الانتاجي.

رابعاً. زمان ومكان البحث: العراق دراسة حالة، للمدة 2003-2018.

المبحث الاول: الجانب النظري للبحث

اولاً. الاستدلال بالتدفق الدائري للدخل لبيان أهمية التجارة الخارجية: ستتم معالجة التدفق الدائري للدخل على شكل مستويات أو مراحل وحسب ما يتضمنه النظام الاقتصادي من قطاعات، وبالتالي نستدل على مفهوم التوازن بناءاً على كل شكل من هذه الاشكال، النظام الاقتصادي "البسيط" الموضح في الشكل (1) أدناه لا يتضمن على القطاع الحكومي ولا القطاع المالي ولا حتى على التجارة الخارجية، وبالتالي فإننا هنا نفترض ان الافراد أو الأسر تنفق جميع مدخولاتها وبالتالي لا توجد أي مدخرات، وان السلع والخدمات المستهلكة هي محلية الصنع، وعليه فإن التدفق في الجزء العلوي من الشكل محل البحث يكون مساويا الى التدفق في الجزء السفلي منه. عندما يكون هذا التوازن موجودا في نظام ما عادة ما يتم وصفه بأنه توازن.

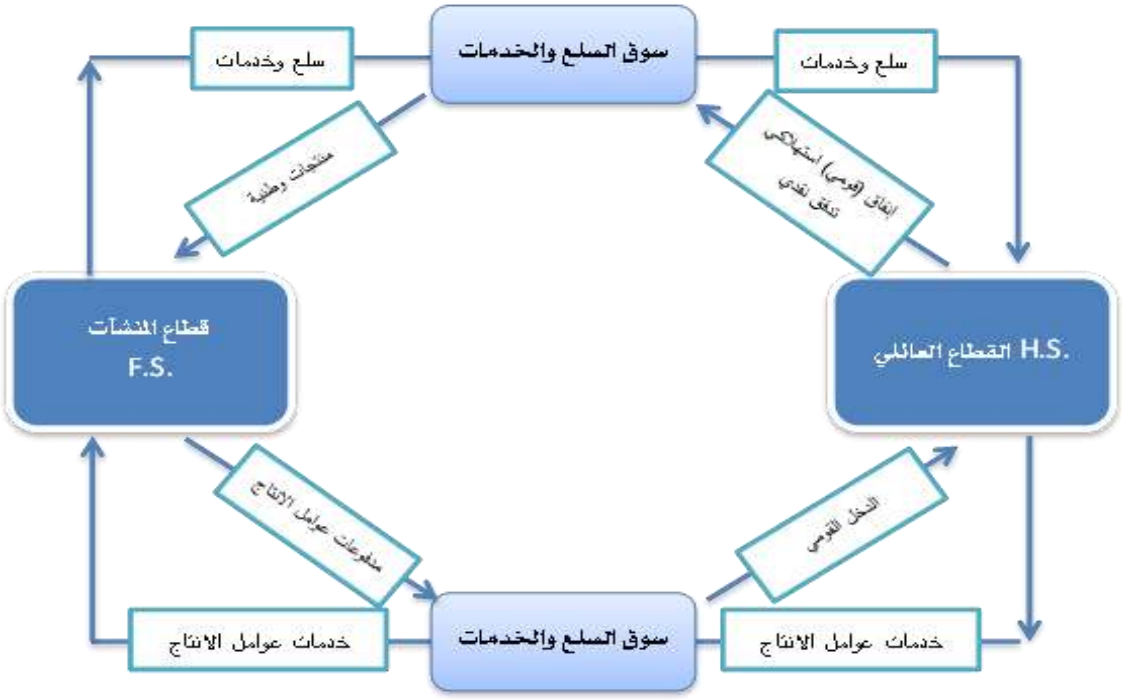

الشكل (1): التدفق الدائري للدخل-النموذج البسيط

Source: (Nellis, 2004: 49).

وبالتالي فإن التوازن هنا يشير الى الحالة التي ينفق فيها اجمالي الدخل ويولد مستوى معين من النشاط الاقتصادي (بأي حجم كان) (Nellis, 2004: 51).

إذا تم اضافة القطاعات الثلاثة (الحكومي، المالي، الخارجي) الى نموذج الاقتصاد أعلاه والتي لم تذكر لاغراض تبسيط عملية التحليل، فإننا نحصل على نموذج التدفق الدائري الموسع للدخل "Expanded circular flow of income model"، ويعد هذا النموذج أكثر واقعية والذي يعرف بنموذج الاقتصاد المفتوح open economy.

ويرتبط التدفق الدائري بين القطاعات الاربعة للاقتصاد "القطاع العائلي، المنشآت، الحكومي والقطاع الخارجي" عبر ثلاث أنواع من الاسواق: اسواق العوامل واسواق السلع والخدمات والاسواق المالية (Margaret Ray, 2010: 104). وكما هو موضح في الشكل (2) التدفق الدائري للدخل-النموذج الموسع:

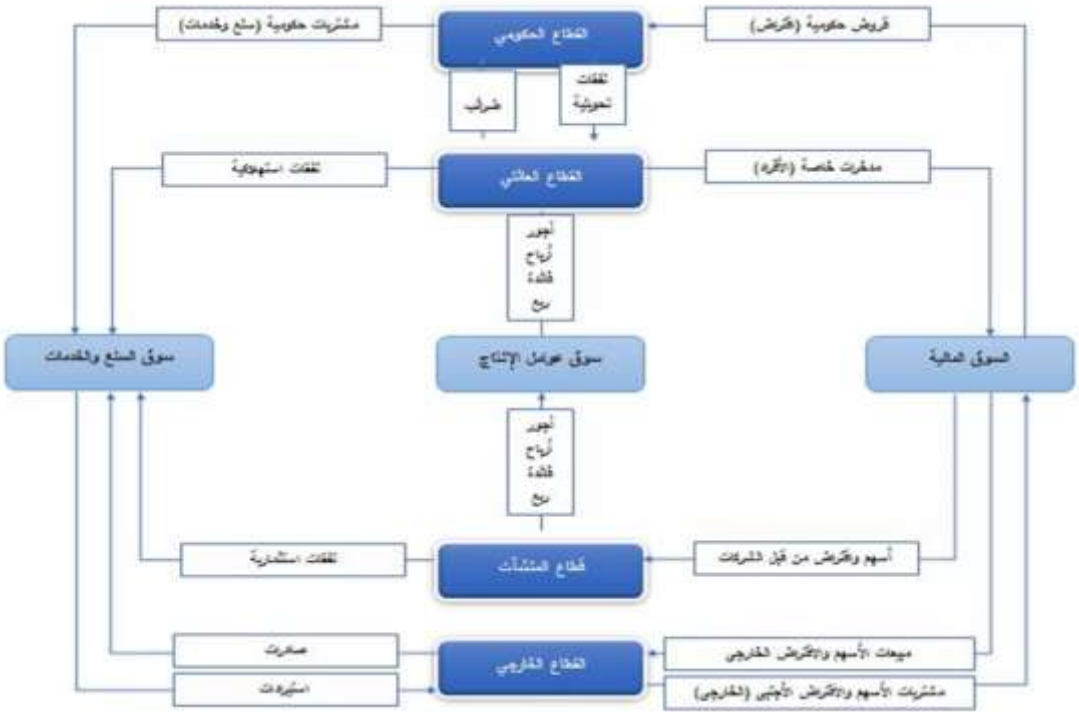

الشكل (2): التدفق الدائري للدخل-النموذج الموسع

Source: (Margaret Ray, 2010: 104)

إذ يتدفق الدخل "الاموال" من المنشآت الى القطاع العائلي على شكل اجور وارباح وفوائد وايجار من خلال اسواق العوامل، بعد دفع الضرائب للحكومة وتلقي التحويلات الحكومية يعمل الافراد بتخصيص الدخل المتبقي "الدخل المتاح" كمدخرات خاصة وانفاق استهلاكي، ويتم عبر الاسواق المالية توجيه المدخرات الخاصة كانفاق استثماري عن طريق المنشآت، وبدوره يتدفق الدخل من القطاعين الحكومي والعائلي الى المنشآت لدفع ثمن شراء السلع والخدمات، اما الصادرات من السلع والخدمات فإنها تولد تدفق الاموال الى الاقتصاد، عكسها الواردات التي تعمل على تدفق الاموال من الاقتصاد.

وبالتالي يكون النموذج هنا مكتملا، بمعنى اننا نصف ظروف التوازن التي لن يكون فيها ميل الى تغيير الدخل القومي، اذ ان القيمة الاجمالية للتسربات الفعلية (مدخرات، ضرائب، واردات) تساوي القيمة الاجمالية للحقن (استثمار، إنفاق حكومي، صادرات) المتحقق "الفعلي" في الاقتصاد.

كما هو موضح في الشكل (2)، فإن الافراد يتلقون دخلا من اسواق العوامل تتضمن (اجور، فوائد السندات المستثمرة، ايجار استخدام الاراضي او المباني، وارباح)، يعمل الافراد بدورهم على انفاق معظم الدخل المتحصل عليه من عوامل الانتاج على السلع والخدمات، وهذه العملية تتم كما ذكرنا سابقا بعد دفع جزء من هذه الدخول الى الحكومة على شكل ضرائب وتلقي التحويلات الحكومية (الدخل المتاح)، وبدورها فإن سوق السلع لا تمتص جميع هذا الدخل بسبب تخصيص جزء منه كمدخرات خاصة، تذهب هذه المدخرات الخاصة الى الاسواق المالية حيث يقوم الافراد والبنوك والمؤسسات الاخرى بشراء وبيع الاسهم والسندات، وبدورها وبحسب طبيعة

عمل الاسواق المالية الاقراضية والاستثمارية (اوراق مالية) فإنها تتلقى وتقدم الاموال الى كل من الحكومة والقطاع الخارجي، ومن الجانب الاخر من هذه الدورة تستخدم الحكومة الكثير من الايرادات الضريبية والاموال المقترضة من الاسواق المالية من خلال الاقتراض الحكومي (بعد دفع النفقات التحويلية) لشراء السلع والخدمات، وهذه السلع والخدمات إما ان تكون محلية الصنع أو تكون اجنبية يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد. (Margaret Ray, 2010: 105-106).

وبالتالي تتجسد عناصر التسرب والحقن الثلاثة في كل من: القطاع الخارجي (عندما يستورد بلد ما سلعا وخدمات من دولة أخرى فإن هذا يمثل تسربا للدخل القومي من الاقتصاد، وعندما يشتري الاجانب صادرات السلع والخدمات فهذا يمثل دخول اموال جديدة الى البلاد وهي حقنه للدخل) والقطاع الحكومي (اذ تمثل الضرائب (شخصية وشركات) تسرب من التدفق الدائري للدخل، والنفقات الحكومية حقن للتدفق الدائري الناشئ عن قرارات الانفاق) اضافة الى قرارات الادخار والاستثمار المتخذه في كل من الاسواق المالية والافراد.

وبناءا على ما تقدم فإن التوازن الكلي هنا يقوم على اشتراط ان مستوى توازن الدخل القومي هو المستوى الذي تكون فيه التسرب الكلي يساوي الحقن الكلي (Nellis, 2004: 56).

ثانياً. الانفتاح التجاري-المفهوم والمقاييس: ان مفهوم تحرير التجارة يرتبط للوهلة الاولى بالتعريفة المنخفضة أو المنعدمة وهو أمر صائب الى حد ما، ولكن تخفيض التعرفة او الغائها ما هو الا جزء من المقصود بتحرير التجارة، فمفهوم تحرير التجارة اوسع إذ يشمل أمور عدة اضافة الى تخفيض التعرفة منها: التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ اشكالا عديدة (ومنها: القيود الكمية ورخص الاستيراد والقيود على الصرف الأجنبي وحظر التصدير أو الاستيراد والإجراءات الجمركية المعقدة واستخدام المواصفات والمقاييس ومواصفات الغذاء واشتراطات معلومات المنتجات بشكل يعيق التجارة)، والاصلاحات الداخلية التي قد لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية كالتغلب على الاجراءات البيروقراطية على المنافذ الحدودية والمتعلقة بالجمارك واجراءاتها كإجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبهذا فإن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب عديدة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الكمركي (غنيم، 2006: 2). وكذلك يعرف تحرير التجارة بأنه أي فعل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادية (نظام تجاري دون التدخل الحكومي) (Shafaeddin, 2005: 3)، وهنا يلاحظ بأن تحقيق الحيادية في النظام التجاري يمكن تحقيقه بمعدلات ايجابية ومتساوية من ناحية الحماية للصادرات والواردات، وبالتالي فإن هذا التوجه لا يعني بالضرورة وجود نظام ليبرالي.

اما فيما يتعلق بمقاييس الانفتاح التجاري، فتنقسم بدورها الى نوعان: الاول قائم على حجم التجارة والاخر على القيود التجارية (Mbogela, 2015: 91)، المقاييس الخاصة بالنوع الاول "حجم التجارة" هي ثلاث: (1) الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، (2) الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، (3) مجموع التجارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ويتميز هذا النوع من كون المقاييس فيه سهلة الاستخدام في قياس التدفقات التجارية، إلا ان ما يعيبه عده مقياس احادي البعد للانفتاح التجاري كما انه ليس له أطر نظرية، اما النوع الثاني "القيود التجارية" إن المقاييس فيه تقسم الى اربع: (1) متوسط اسعار التعرفة الجمركية على الواردات، (2) متوسط التعرفة الجمركية، (3) معدل نمو الصادرات، (4) نسبة الرسوم الجمركية التي تم تحصيلها.

المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق من خلال بيان الاثر على بعض المتغيرات الكلية

أولاً. بنية التجارة الخارجية في العراق: ان بنية التجارة الخارجية في العراق ليست بذلك التعقيد وخاصة في جانب السلع المصدرة، فالعراق كان وما زال يعتمد في صادراته على سلعة واحدة تقريبا، وذلك بهيمنة النفط الخام كسلعة مصدرة على نسبة كبيرة من هذه البنية، ففي عام 2018 على سبيل المثال لا الحصر شكلت صادرات النفط الخام نسبة (98%) تقريبا من اجمالي الصادرات (نفط خام، منتجات نفطية و مواد سلعية أخرى)، اذ بلغت الاخيرة ما يعادل (85.2) مليار دولار امريكي فيما بلغت قيمة صادرات النفط الخام (83.8) مليار دولار امريكي (التخطيط، ايار 2019: 3).

اذ يلاحظ من الجدول (1) الاهمية النسبية للصادرات العراقية من النفط الخام للمدة (2003-2018) مما يميز الاقتصاد العراقي بالطبيعة الاحادية لبنية الصادرات، والتي تقدر بأسوء الاحوال بـ (99.8%) من اجمالي اقيام الصادرات العراقية، بنية الصادرات العراقية هذه وطبيعتها الريعية جعلت الاقتصاد العراقي ذو حساسية عالية تجاه تغير اسعار النفط العالمية من جهة وللتغيرات في قيمة سعر الصرف المعتمد (الدولار الامريكي)، اما الصادرات السلعية بالاضافة الى صادرات المنتجات النفطية فتكاد لا تشكل اي ثقل في بنية الصادرات العراقية، وهذا الامر لا يشير سوى الى الغياب الواضح في القاعدة الانتاجية للسلع والخدمات الموجهة نحو التصدير.

وكذا الحال فيما يخص الواردات، والتي تنبع اهميتها من تلبية الطلب المحلي المتنامي من السلع والخدمات الاساسية والمقترن بضعف أو غياب الجهاز الانتاجي عن تغطيتها، فالعراق يعتمد بشكل يكاد يكون شبه كلي على الاستيراد بغية سد احتياجات الطلب المحلي من السلع المختلفة، اذ بلغ اجمالي الاستيرادات لعام 2018 من المواد السلعية والمنتجات النفطية ما قيمته (37) مليار دولار امريكي (التخطيط، تقرير الاستيرادات لسنة 2018: تشرين الثاني 2019: 3)، ونتيجة لذلك الضعف في القاعدة الإنتاجية للعراق فإنه يكون مضطر لاستيراد ما يقارب (95%) من السلع الصناعية و(85%) من المواد الغذائية لسد حاجة الطلب المحلي. (سالم عبد الحسن رسن، 2017: 132).

الجدول (1): الاهمية النسبية لمكونات الصادرات من اجمالي الصادرات الكلية في العراق للمدة (2003-2018) (مليون دولار امريكي)

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الاهمية النسبية%	الصادرات السلعية	الاهمية النسبية%	الصادرات النفطية	الاهمية النسبية%
٢٠٠٣	٧٩٩١	٧٥١٩	٩٤	٤٧٢	٦	-	-
٢٠٠٤	١٨٤٩١	١٧٧٥١	٩٥,٩٩	٧٤٠	٤,٠١	-	-
٢٠٠٥	٢٣٨٠٩	٢٣٣١٨	٩٧,٩	١٠٩,٧٩٢	٠,٥	٣٧٩,٤٦٩	١,٦
٢٠٠٦	٢٩٣٦١	٢٨٦١٠	٩٧	١٦٠	٠,٥	٥٥٦	١,٩
٢٠٠٧	٤١٢٦٨	٣٩٥٣١	٩٥,٨	١٧٢	٠,٤	١٥٦٥	٣,٨
٢٠٠٨	٦١٣٠٠	٥٩٥٠٠	٩٧,١	٢٠٠,٣	٠,٣	١٥٠٠	٢,٤
٢٠٠٩	٤١٨٠٠	٤١٣٠٠	٩٨,٨	١٣٦,٩	٠,٣	٣٢٥	٠,٨
٢٠١٠	٥٢٤٠٠	٥٢٢٠٠	٩٩,٦	١٩٥,٩	٠,٤	٨٤,١	٠,٢

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الاهمية النسبية%	الصادرات السلعية	الاهمية النسبية%	الصادرات النفطية	الاهمية النسبية%
٢٠١١	٨٣٢٠٠	٨٣٠٠٠	٩٩,٨	٢١٩,٧	٠,٣	٢٠,١	٠,٠
٢٠١٢	٩٤٤٠٠	٩٤٠٠٠	٩٩,٦	٢٩٤	٠,٣	٧٠	٠,١
٢٠١٣	٨٩٧٠٠	٨٩٢٠٠	٩٩,٤	٣٣٩,٤	٠,٤	١٨٨	٠,٢
٢٠١٤	٨٤٥٠٠	٨٤١٠٠	٩٩,٥	٢٠٢,٧	٠,٢	١٧٣,٥	٠,٢
٢٠١٥	٤٩٤٠٠	٤٩١٠٠	٩٩,٤	١٩١,٢	٠,٤	١٥٣,١	٠,٣
٢٠١٦	٥١٧٠٠	٤٣٦٠٠	٨٤,٣	١٠٨,٣	٠,٢	٦٠,٨	٠,١
٢٠١٧	٦٠٠٠٠	٥٩٦٠٠	٩٩,٣	٢٩١,٩	٠,٥	١٧٠,٢	٠,٣
٢٠١٨	٨٥٢٠٠	٨٣٨٠٠	٩٨,٤	١٠٢٥,٤	١,٢	٣٤١,٥	٠,٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على اصدارات مختلفة من تقارير الصادرات، والصادرة عن وزارة التخطيط للسنوات 2003-2018.

- تجدر الملاحظة هنا الى وجود تباين في الارقام عند جمعها وهذا عائد الى التقرير، اذ عمد الباحث الى وضعها كما هي من المصدر.
- النسب المئوية الخاصة بالاهمية النسبية من عمل الباحث.

ثانياً. تطور وضع ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، واستخدام مقاييس الانفتاح التجاري في العراق: سيتم التعاطي مع ميزان المدفوعات ولاغراض دراسية من خلال تناوله في جزئين، وفي هذا البحث سنعمد الى تحليل الجزء الاول منه، وهو (الميزان التجاري).

آلية الحكم على وضع الميزان التجاري في كونه سليم أو يعاني من تشوه واختلال يكون قائم على مستويين، الاول هو رقمي أو محاسبي يعتمد على بيان الموقف النهائي لأقيام الصادرات والاستيرادات "وهو الاختلال من عدمه"، والثاني هو حقيقي يستند الى مصدر أو نوع السلع المصدرة والمستوردة "وهو التشوه من عدمه"، فليس من المنطقي ان يتم الحكم على الميزان التجاري لبلد ما بأنه سليم بالرغم من انه لا يعاني من اي عجز "اختلال" دون معرفة هيكل الصادرات السلعية وكذلك الاستيرادات، وعلى ذات المنوال سيتم تحليل الميزان التجاري في العراق.

وبالعودة الى الجدول (1) سابق الطرح، يتضح جلياً لنا حجم التشوه في الميزان التجاري من ناحية الصادرات، وكذلك الاستيرادات "في الجدول" (2) وهي اشكالية تم طرحها في الصفحات السابقة، هذا فيما يخص المستوى النوعي للميزان التجاري، أما على المستوى الرقمي، فإن حجم الصادرات "كإجمالي" تجاوز بصورة واضحة حجم الاستيرادات لاغلب سنوات الدراسة، وبالتالي فإن الميزان التجاري في هذا الوضع يحقق ارقاما موجبة من خلال تشكيله لفوائض تعمل على تجميل صورته الرقمية. إلا اننا اذا ما تحولنا في التحليل الى الجدول (2)، والذي يبين الوضع العام للصادرات دون تضمين الصادرات النفطية فيه، فسنلاحظ ان هذا الامر "تحسن وضع الميزان التجاري" لا يفسر بأنه تحسن في بنية التجارة الخارجية اذا ما علمنا تفاصيل هذه البنية والتي يغلب عليها صفة الاحادية من خلال طغيان صادرات النفط الخام على الميزان التجاري، اما فيما يخص المقاييس أو المؤشرات الثلاث للانفتاح التجاري فإن تحليل النتائج لها يكون نسبي، أي بناءا على ما تم استخدامه من بيانات، فكل مقياس له خصوصية وطريقة تحليل نتائجه تكون مختلفة عن الآخر.

ولكون الدراسة اختصت بتحليل حالة "العراق" فإنه ولخصوصية الاقتصاد العراقي سيتم تحليل مقاييس الانفتاح التجاري وفق الجدولين (2 و3) كل على حدا، اي بصيغة اخرى سيتم تحليل هذه المقاييس مع النفط الخام ودونه.

اذ نلاحظ من الجدول (2)، والمتضمن بنية التجارة الخارجية في العراق "متضمنة بيانات النفط الخام" ونسب الانفتاح التجاري وفق المقاييس الثلاث، بأنه وبشكل عام تكون نسب الانفتاح التجاري وفق هذه المقاييس ذات تقلب نسبي وذات اتجاه تنازلي ايضا، فثقل الصادرات النفطية يتضح جليا من خلال متابعة نسب الانفتاح التجاري، اذ ان نسب مقياس الانفتاح التجاري على اساس %(X/GDP) لم تسجل انخفاضا دون الـ (50%) حتى ما بعد عام 2008، بينما سجلت خلال المدة (2009-2018) ما بين (26-45)% تقريبا، وبمعدلات مختلفة خلال كل سنة، ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط الخام وبدرجات متفاوته (التخطيط، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2009، 2010: 2) خلال المدة محل البحث، وكذلك يكون ذات الامر "فيما يخص ثقل الصادرات النفطية" باستخدام مقياس %(X+M/GDP) اذ ان نسب الانفتاح التجاري وفق هذا المقياس كانت مرتفعة جدا تعدت نسبة الـ (100%) خلال السنوات (2003-2005) بينما خلال السنوات التي تلتها لم تنخفض دون الـ (50%) إلا في سنة واحدة وهي سنة 2017 وبمعدل (48%)، اما في السنوات المتبقية فتراوحت معدلات الانفتاح التجاري وفق هذا المقياس ما بين (51-90%) تقريباً. اما المقياس القائم على اساس الواردات %(M/GDP) سيتم تحليل بياناته في الجزء ادناه والخاص باستبعاد متغير صادرات النفط الخام، كون الواردات في كلتا الحالتين متشابهه الى حد بعيد.

فيما يخص الجدول (3)، والمتضمن بنية التجارة الخارجية في العراق (عدا النفط)، ونسب الانفتاح التجاري خلال مدة الدراسة، يتضمن المقياس الاول والمقياس الثالث والقائمين على أساس %(M/GDP) و(X+M/GDP) تباعا، يكون فيه الاول مبني على اساس نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، والاخر نسبة مجموع كل من الواردات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ يبين هذان المؤشران تأثير (الواردات) كمتغير اساسي "بغض النظر عن ما تتضمنه من سلع سواء أكانت استهلاكية من الدرجة الاولى أو رأسمالية ذات طابع انتاجي" على الناتج المحلي الاجمالي، ونجد انه كلما ارتفعت هذه النسبة وكانت قريبة من الواحد الصحيح أو بصيغة مئوية (100%)، كلما اشار ذلك على ان التجارة فيه تكون منفتحه نحو الاستيراد بشكل كبير، وبحسب هذا المؤشر ومن خلال دراسة حالة العراق يلاحظ بأن النسب تتذبذب نزولا وبشكل تدريجي وبحسب سنوات الدراسة، اذ ان نسب هذين المؤشران تجاوزت الـ (60%) خلال السنوات (2003-2005)، غير انها فيما بعد ذلك تراوحت ما بين (16-39%) حتى نهاية عام 2018، كانت ادناها في عام 2014 هي السنة التي شهدت توترات امنية خطيرة.

ونشير هنا الى انه تم تحليل كل من هذين المتغيرين وعدهما قرينين لبعضهما كنتيجة للثقل الواضح لمتغير الواردات في حسابهما مما جعل نتائجهما "كنسب" متقاربة الى حد كبير.

الجدول (2): بنية التجارة الخارجية في العراق (مع النفط)، ونسب الانفتاح التجاري للمدة (2003-2018) (مليون دينار عراقي)

السنة	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري	الانفتاح التجاري وفق (M/GDP)%	الانفتاح التجاري وفق (X/GDP)%	الانفتاح التجاري وفق (X+M/GDP)%
٢٠٠٣	٢٢٨٩٧٢٤٦,٢	٢٢٧٣٤٢٥٤,٤	١٦٢٩٩١,٨	٧٦,٨	٧٧,٤	١٥٤,٢
٢٠٠٤	٢٩٩٥٦٠٢٠	٣٤٠٥٩٦٩	(٤٠٩٤٩٤٩)	٦٤,٠	٥٦,٣	١٢٠,٢
٢٠٠٥	٣٩٩٦٣٩٤٥	٤٥١٤٥٧١٠	(٥١٨١٧٦٥)	٦١,٤	٥٤,٣	١١٥,٧
٢٠٠٦	٤٨٧٨٠٣٩٠,٦	٣٦٩١٤٧٠٧,٨	١١٨٦٥٦٨٢,٨	٣٨,٦	٥١,٠	٨٩,٧
٢٠٠٧	٥١١٥٨٠٣٩,١	٣١٤٢٢٧٥٣	١٩٧٣٥٢٨٦,١	٢٨,٢	٤٥,٩	٧٤,١
٢٠٠٨	٧٩٠٢٨٥٥٨,٧	٤٨٢٤٩٧٦٨,٦	٣٠٧٧٨٧٩٠,١	٣٠,٧	٥٠,٣	٨١,١
٢٠٠٩	٥١٤٧٣٥٦٥	٥١٣٢٦١٤٥	١٤٧٤٢٠	٣٩,٣	٣٩,٤	٧٨,٧
٢٠١٠	٦٣٨٨٠٧١٣	٥٥٢٣٢٦٥٨	٨٦٤٨٠٥٥	٣٤,١	٣٩,٤	٧٣,٥
٢٠١١	٩٦٥٣١٣١٨	٦٠٣١٦٥٤٢	٣٦٢١٤٧٧٦	٢٧,٨	٤٤,٤	٧٢,٢
٢٠١٢	١١٠٤٣٧٩٠٠,١	٧٣٩٨٠٢٥١,٤	٣٦٤٥٧٦٤٨,٧	٢٩,١	٤٣,٤	٧٢,٥
٢٠١٣	١٠٤٦٤٥٥٠٠	٧٥٩١٠٩١٤,٢	٢٨٧٣٤٥٨٥,٨	٢٧,٧	٣٨,٢	٦٦,٠
٢٠١٤	٩٨٣٣٦٩٠٠,٢	٤٣٢٦١٧١١,١	٥٥٠٧٥١٨٩,١	١٦,٢	٣٦,٩	٥٣,٢
٢٠١٥	٥٧٥٢٦٩٠٠,٣	٤٨٦٧٨٢٣٢,٧	٨٨٤٨٦٦٧,٦	٢٥,٠	٢٩,٥	٥٤,٦
٢٠١٦	٥١٧٤٢٥٠٠,٦	٥٧٣٥٣٣٢٤,٣	(٥٦١٠٨٢٣,٧)	٢٩,١	٢٦,٣	٥٥,٤
٢٠١٧	٧٠٩٥٠١٠٠,٣	٣٧٣٦١٢١٨,٧	٣٣٥٨٨٨٨١,٦	١٦,٦	٣١,٤	٤٨,٠
٢٠١٨	٨٥١٨١٨٠٠,٧	٤٣٨٠٤٥١١,١	٤١٣٧٧٢٨٩,٦	١٧,٤	٣٣,٩	٥١,٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على اصدارات مختلفة من تقارير الصادرات، والصادرة عن وزارة التخطيط لسنوات مختلفة.

الجدول (3): بنية التجارة الخارجية في العراق (عدا النفط)، ونسب الانفتاح التجاري للمدة (2003-2018) (مليون دينار عراقي)

السنة	اجمالي الصادرات "عدا النفط"	اجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري	الانفتاح التجاري وفق (M/GDP)%	الانفتاح التجاري وفق (X/GDP)%	الانفتاح التجاري وفق (X+M/GDP)%
٢٠٠٣	١٣٧٣٨٣٤,٧	٢٢٧٣٤٢٥٤,٤	(٢١٣٦٠٤١٩,٧)	٧٦,٨	٤,٦	٨١,٥
٢٠٠٤	١٢٠١٢٣٦,٤	٣٤٠٥٩٦٩	(٣٢٨٤٩٧٣٢,٦)	٦٤,٠	٢,٣	٦٦,٢
٢٠٠٥	١٦٤٦٨٥	٤٥١٤٥٧١٠	(٤٤٩٨١٠٢٥)	٦١,٤	٠,٢	٦١,٦
٢٠٠٦	٢٣٥١٦٠,١	٣٦٩١٤٧٠٧,٨	(٣٦٦٧٩٥٤٧,٧)	٣٨,٦	٠,٢	٣٨,٩
٢٠٠٧	٢١٨٣٨٣,٩	٣١٤٢٢٧٥٣	(٣١٢٠٤٣٦٩,١)	٢٨,٢	٠,٢	٢٨,٤
٢٠٠٨	٢٤٠٣٦٢,٤	٤٨٢٤٩٧٦٨,٦	(٤٨٠٠٩٤٠٦,٢)	٣٠,٧	٠,٢	٣٠,٩
٢٠٠٩	١٦٤٣٢٦,٤	٥١٣٢٦١٤٥	(٥١١٦١٨١٨,٦)	٣٩,٣	٠,١	٣٩,٤
٢٠١٠	٢٣٥١٣٤,٧	٥٥٢٣٢٦٥٨	(٥٤٩٩٧٥٢٣,٣)	٣٤,١	٠,١	٣٤,٢
٢٠١١	٢٦١٨٢٩,٥	٦٠٣١٦٥٤٢	(٦٠٠٥٤٧١٢,٥)	٢٧,٨	٠,١	٢٧,٩
٢٠١٢	٣٤٣٨٣٥	٧٣٩٨٠٢٥١,٤	(٧٣٦٣٦٤١٦,٤)	٢٩,١	٠,١	٢٩,٢
٢٠١٣	٤٠٢٢١٦,٨	٧٥٩١٠٩١٤,٢	(٧٥٥٠٨٦٩٧,٤)	٢٧,٧	٠,١	٢٧,٩
٢٠١٤	٢٤١٥٤٨,٤	٤٣٢٦١٧١١,١	(٤٣٠٢٠١٦٢,٧)	١٦,٢	٠,١	١٦,٣
٢٠١٥	٢٣٠٥١٧,٧	٤٨٦٧٨٢٣٢,٧	(٤٨٤٤٧٧١٥)	٢٥,٠	٠,١	٢٥,١
٢٠١٦	١٠٨٣٠١,١	٥٧٣٥٣٣٢٤,٣	(٥٧٢٤٥٠٢٣,٢)	٢٩,١	٠,١	٢٩,٢
٢٠١٧	٣٤٨٦٩٧,٣	٣٧٣٦١٢١٨,٧	(٣٧٠١٢٥٢١,٤)	١٦,٦	٠,٢	١٦,٧
٢٠١٨	١٢١٢٠٨٩	٤٣٨٠٤٥١١,١	(٤٢٥٩٢٤٢٢,١)	١٧,٤	٠,٥	١٧,٩

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على اصدارات مختلفة من تقارير الصادرات، والصادرة عن وزارة التخطيط لسنوات مختلفة، السنوات 2003-2004 والخاصة بالصادرات السلعية تم الحصول

عليها باستخدام نسب المساهمة من الجداول السابقة والمأخوذة من التقارير محل البحث بسبب كونها غير متوفرة في التقارير الرسمية كأقيام.

اما فيما يخص الانفتاح التجاري والقائم على اساس الصادرات أو (X/GDP)% والذي يعد هنا التبيان الاكثر وضوحا فيما يخص ثقل الصادرات النفطية والمشار اليه في صدر تحليلنا هذا، اذ سجلت في الاغلب خلال هذه المدة نسب بسيطة جدا (دون الـ 1%)، وهذا يعني انه لا يوجد اي صادرات "عدا النفط" له وزن يجعله ذو اعتبار في بنية التجارة الخارجية للعراق.

ان موضوعة الانفتاح التجاري ومقاييسه المعبرة عن ايضاح البنية العامة للتجارة الخارجية هي موضوع نسبي، ويقصد بذلك انه وبحسب نوع المؤشر ومتغيراته المستخدمة في حسابه يتم الحكم في كون النتائج تعبر عن حالة اقتصادية صحية ام غير ذلك، اذ انه من الطبيعي ان يتم الحكم على انه النسب المرتفعة من المؤشر المعتمد على متغير الواردات هي حالة غير صحية كونها تعبر عن الاعتماد الكبير للاقتصاد محل البحث على سد احتياجاته من السلع والخدمات على الخارج، والعكس صحيح فيما يخص المؤشر المعتمد في حسابه على متغير الصادرات، اذ ان المعدلات المرتفعة تعطي دلاله واضحة في كون القاعدة الانتاجية تتصف بالرصانه فيما يخص سد حاجات الخارج (الطلب الخارجي) على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني، بالطبع في حالة كون بنية الصادرات لا تعتمد على تصدير النفط الخام بشكل اساسي كما لاحظنا في حالى العراق، اذ انه لو تحقق الاخير سيكون من المنطقي ان نحكم بسلبية وعدم صحية النسب المرتفعة الناتجة من هذا المقياس.

ثالثاً. الانفاق العام في العراق للمدة 2003-2018: يبين الجدول رقم (4) هيكل الانفاق العام في العراق للمدة 2003-2018، اذ انه وكما هو معلوم بأن موازنة العراق الموحدة "والمعتمدة حاليا" تتكون من نفقات جارية ونفقات استثمارية، تضم الاولى الرواتب والاجور والمستلزمات السلعية والخدمية والمنح والاعانات ...الخ، وتضم النفقات الاستثمارية نفقات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والخاصة بالمشاريع الاستثمارية لهذه الجهات. وهنا لا بد ملاحظة امر مهم يخص الطبيعة التحليلية للبحث بشكل عام، وهي انه ونتيجة لضعف الجهاز الانتاجي في توفير مجموعة السلع والخدمات فإن اغلب قنوات الانفاق يتم تغطية متطلباتها عن طريق التجارة الخارجية، فالانفاق الحكومي الجاري الخاص بتوفير المستلزمات السلعية والخدمية "المشتريات الحكومية" والنفقات الاستثمارية بكل اصنافها وحتى انفاق الافراد المتأتية دخولهم من الانفاق الجاري على شكل اجور ورواتب (الطلب الكلي)، اغلبها يتم تغطية او اشباع متطلباتها عن طريق التجارة الخارجية، وهو امر يعزز من عناصر التسرب في دورة الدخل للاقتصاد العراقي.

ويلاحظ من الجدول (4) أعلاه بأن صفة الاتجاه التصاعدي "المتذبذب" للنفقات العامة هي صفة سائدة على النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، فالتذبذب اصبح صفة ملازمة لهذه النفقات على طول سنوات الدراسة، وهذا الامر ناتج بصورة رئيسية عن عدم وجود استراتيجية مالية بعيدة الامد قادرة على توجيه الموارد المالية نحو الانشطة الانتاجية، فتذبذب النفقات العامة في العراق ناتج عن حقيقة ان الانفاق العام في العراق يعتمد بصورة شبه كلية على الايرادات المتأتية عن بيع النفط الخام، ولكون هذه السلعة غير مستقرة السعر "عالميا" وبالتالي فإن تذبذب هذه النفقات ناتج عن تذبذب ايرادات النفط الخام، كون البلد يعتمد على سياسة "انفاق ماهو

مستحصل"، وهذه الحالة تعد مثلبة على واضعي اهم سياسة اقتصادية كلية "السياسة المالية" في العراق.

الجدول (4): هيكل الانفاق العام (الجاري والاستثماري) في العراق للمدة (2003-2018)
(مليون دينار عراقي)

السنة	النفقات الجارية	معدل التغير السنوي%	النفقات الاستثمارية	معدل التغير السنوي%	الانفاق العام	معدل التغير السنوي%
٢٠٠٣	٤٦١٧٦٤٦,٣	-	٢٨٤٣١٣,٧	-	٤٩٠١٩٦٠	-
٢٠٠٤	٢٩٠٦٦٣٢٩,٣	٥٢٩,٥	٣٠٥١١٦٢	٩٧٣,٢	٣٢١١٧٤٩١,٣	٥٥٥,٢
٢٠٠٥	٢٢٤٧١٦٤٩,١	(٢٢,٧)	٣٩٠٣٥٢٦	٢٧,٩	٢٦٣٧٥١٧٥,١	(١٧,٩)
٢٠٠٦	٣٢٥٩٧٦١٠,٣	٤٥,١	٦٢٠٩٠٦٩	٥٩,١	٣٨٨٠٦٦٧٩,٣	٤٧,١
٢٠٠٧	٢٩٨١٩٨٦١,٢	(٨,٥)	٩٢١١٣٧١	٤٨,٤	٣٩٠٣١٢٣٢,٢	٠,٦
٢٠٠٨	٣٩٠٨٧٤٢٠,٧	٣١,١	٢٠٣١٥٩٥٤	١٢٠,٦	٥٩٤٠٣٣٧٤,٧	٥٢,٢
٢٠٠٩	٤٥٩٤١٠٦٣	١٧,٥	٩٦٤٨٦٥٨	(٥٢,٥)	٥٥٥٨٩٧٢١	(٦,٤)
٢٠١٠	٥٤٥٨٠٨٦٠	١٨,٨	١٥٥٥٣٣٤١	٦١,٢	٧٠١٣٤٢٠١	٢٦,٢
٢٠١١	٦٠٩٢٥٥٥٤	١١,٦	١٧٨٣٢١١٣	١٤,٧	٧٨٧٥٧٦٦٧	١٢,٣
٢٠١٢	٧٥٧٨٨٦٢٣	٢٤,٤	٢٩٣٥٠٩٥٢	٦٤,٦	١٠٥١٣٩٥٧٥	٣٣,٥
٢٠١٣	٧٨٧٤٦٨٠٦	٣,٩	٤٠٣٨٠٧٥٠	٣٧,٦	١١٩١٢٧٥٥٦	١٣,٣
٢٠١٤	٧٦٧٤١٦٧٣	(٢,٥)	٣٥٤٥٠٤٥٣	(١٢,٢)	١١٢١٩٢١٢٦	(٥,٨)
٢٠١٥	٥١٨٣٢٨٣٩	(٣٢,٥)	١٨٥٨٤٦٧٦	(٤٧,٦)	٨٢٨١٣٦١١	(٢٦,٢)
٢٠١٦	٥٥١٦٢٨٠٠	٦,٤	١٨٤٠٨٢٠٠	(٠,٩)	٧٣٥٧١٠٠٣	(١١,٦)
٢٠١٧	٥٩٠٢٥٧٠٠	٧	١٦٤٦٤٥٠٠	(١٠,٦)	٧٥٤٩٠١١٥	٢,٦
٢٠١٨	٦٧٠٥٢٨٥٦,١	١٣,٦	١٣٨٢٠٣٣٢,٧	(١٦,١)	٨٠٨٧٣١٨٨,٨	٧,١

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

اذ انه تارة ما نجد معدلات نمو سنوية موجبة وأخرى سالبة وبأقيام متفاوتة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان معدل النمو للانفاق العام سجل قيمة موجبة بلغت (52.2%) عام 2008 ونجده في السنة التي تليها تسجل معدل نمو سالب القيمة (6.4%)، لتليها معدلات نمو موجبة حتى السنة التي حصلت فيها الاحداث الامنية في البلد عام 2014، والتي فيها بدأت معدلات النمو السالبة في الانفاق الحكومي لتعود عام 2017 لتسجل (2.6%) ومن ثم (7.1%) عام 2018.

رابعاً. تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2018: لتحليل مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية نجد انه وخلال سنوات الدراسة "الستة عشر" احتلال نشاط النفط الخام الرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية، وهي اشكالية ملاسقة للاقتصاد العراقي سبق وان تم التطرق اليها في اعلاه، اذ تراوحت هذه النسب ما بين الـ (68.8%) تحديدا في عام 2003، وما بين (33.5%) وهي اقل نسبة مسجلة وكانت في عام 2015، وتجدر الاشارة هنا الى ان الضروف الامنية والاسعار العالمية للنفط الخام تمارس دورها في التأثير على هذه النسب، وهو امر طبيعي لسلعة ذات مرونة عالية لهذين المتغيرين، وهذا الامر نجده واضح بشكل كبير من خلال انخفاض الاهمية النسبية للنفط الخام كنشاط مساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق ما بعد عام 2014، وحتى عام 2018 الذي شهد تحسن نسبي في الاهمية لهذا النشاط وبمعدل (46.9%). اما فيما يخص نشاط الزراعة والغابات والصيد فإن الاهمية النسبية لهذا

النشاط جاءت متواضعة جدا مقارنة بما هو متعارف عليه من بلد يمتلك جميع مقومات النهوض بهذا النشاط من ارض خصبة ومياه وقوة عاملة ... الخ، اذ نجد ان الاهمية النسبية لنشاط الزراعة والغابات والصيد لم يسجل في أفضل حالاته سوى (8.4%) وذلك في سنة 2003، اما بعد ذلك تراوحت النسبة ما بين (6.9%-2%) فقط خلال السنوات (2004-2018). (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي 2003-2018)

وكذا الحال فيما يخص نشاط الصناعات التحويلية والذي من المفترض ان يمارس أثر فاعلا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال دوره المهم في توفير مجموعة كبيرة من السلع التي من الممكن ان تكون ذات طبيعة تصديرية من جانب، ومن جانب آخر تخفيف الضغط على الميزان التجاري من خلال خفظ نسبة الاعتماد على توريد هذه السلع لسد الحاجة المحلية منها، وبالاضافة الى ذاك وتلك فإن لهذا النشاط دورا كبيرا "إذا ماتم الاهتمام به" في استيعاب اليد العاملة بالاضافة الى قدرتها على مواكبة التقدم التكنولوجي. (النجار، 2017: 3) فالاهمية النسبية لنشاط الصناعات التحويلية كمساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق لم تتجاوز الـ (3.8%) خلال سنوات الدراسة، في أفضل حالاتها وهي في سنة 2012، اما خلال الخمس الأخيرة لم تتجاوز الـ (2.6%)، وهي نسب متواضعة مقارنة بأهمية هذا النشاط (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي 2003-2018).

ولاكمال مجموعة الانشطة السلعية المساهمة في تكوين الناتج يتبقى لنا نشاطين، هما كل من البناء والتشييد ونشاط الكهرباء والماء، بالرغم من ان نشاط البناء والتشييد سجل نسب مساهمة اعلى نسبيا من اقرانه من الانشطة السلعية، إلا انه لم يكن بذلك الطموح خصوصا وان البلد وبالنظر لما مر به من ظروف الحرب والحصار قبل عام 2003، يكون بحاجة كبيرة لجعل هذا النشاط الاقتصادي أكثر فاعلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ نشاط البناء والتشييد اعلى نسبة مساهمة عام 2013 مسجلا (7.4%). اما النشاط الاخر وهو الكهرباء والماء فلم يكن أفضل حالا من البقية حيث كانت اعلى نسبة مساهمة مسجلة له عام 2016 وهي (3.3%) فقط. (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي 2003-2018)

وبالانتقال الى الانشطة التوزيعية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق والتي تتضمن كل من نشاط النقل والمواصلات والخزن ونشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ونشاط البنوك والتأمين، نجد ان الحلقة الاضعف من نصيب نشاط البنوك والتأمين، اذ لم يتعدى الـ (1.8%) في أفضل حالاته وكان ذلك خلال السنوات 2017-2018. اما الانشطة المتبقية فكانت نسب مساهمتها متقاربة الى حد ما متراوحة ما بين الـ (4.7%) تحديدا في نشاط النقل والمواصلات والخزن عام 2011، و(11.5%) عام 2016. وبالنسبة لنشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه فكانت أدنى نسبة مساهمة له (5.3%) في عام 2008، أما اعلى نسبة مساهمة لهذا النشاط كانت (10.9%) عام 2015.

وبالتحول الى الانشطة الخدمية والتي تتضمن نشاطين هما كل من نشاط ملكية دور السكن ونشاط خدمات التنمية الاجتماعية الشخصية، والاخير يتضمن نشاطين فرعيين هما الحكومة العامة والخدمات الشخصية، اذ كان لنشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية النسبة الاكبر من بين اقرانه، اذ تصاعدت نسب المساهمة من (6.3% و10.4%) للاعوام 2003-2004 على التوالي وصولا الى نسب جيدة تعدت الـ (20%) خلال السنوات 2015-2016، وتراجعت نسبيا لتسجل

(17.2%) في العام 2018. اذ ساهم النشاط الفرعي الحكومة العامة منه بنسب تتراوح ما بين (4.5%) كأدنى نسبة مسجلة وهي في عام 2003، و (17.8%) كأعلى نسبة مساهمة سجلها هذا النشاط خلال عام 2015، اما الشاط الفراعي الثاني "الخدمات الشخصية" فكانت لها نسب متواضعه مسجلة ما بين (1.7%-3.9%) خلال مدة الدراسة. اما نشاط الخدمي الاخير والمتمثل بملكية دور السكن فقد سجل نسب مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ما بين (0.8%) كأدنى نسبة مسجلة خلال مدة الدراسة وهي في عام 2003، و(9.4%) كأعلى نسبة مساهمة لهذا النشاط تحديدا عام 2009، في في الثلاث سنوات الاخيرة فقد تراوح ما بين (5.8%-7.3%). (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي 2003-2018)

ويبين الجدول (5) أدناه وبشكل مجمل، مساهمة الانشطة الثلاثة والتي تم تفصيلها أعلاه في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2018:

الجدول (5): نسب مساهمة الانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2018

السنة	الانشطة السلعية (مع النفط الخام) %	الانشطة السلعية (دون النفط الخام)%	الانشطة التوزيعية%	الانشطة الخدمية%	(رسم الخدمة المحتسب)%
٢٠٠٣	٧٩,٢	١٠,٥	١٤,٧	٧,١	(٠,١)
٢٠٠٤	٦٨,٨	١٠,٩	١٥	١٦,٧	(٠,٥)
٢٠٠٥	٧٠,٥	١٢,٩	١٤,٤	١٥,٦	(٠,٥)
٢٠٠٦	٦٧,٣	١٢	١٤,٤	١٨,٨	(٠,٥)
٢٠٠٧	٦٥	١٢,١	١٤,٢	٢١,٢	(٠,٤)
٢٠٠٨	٦٦,٦	١١,١	١٢,٣	٢١,٩	(٠,٨)
٢٠٠٩	٥٧,٢	١٤,٤	١٥,٩	٢٧,٦	(٠,٧)
٢٠١٠	٦١	١٦	١٤,٨	٢٤,٩	(٠,٧)
٢٠١١	٦٧,١	١٤,١	١٢,٥	٢١	(٠,٦)
٢٠١٢	٦٥,٨	١٦	١٥,١	٢٠,٨	(١,٧)
٢٠١٣	٦٢,٧	١٦,٦	١٧,٩	٢٢,١	(٢,٧)
٢٠١٤	٦١,٩	١٨,١	١٦,٣	٢٣,٨	(٠,٢)
٢٠١٥	٤٩,٢	١٦	٢٢,٨	٢٨,١	(٠,١)
٢٠١٦	٥٠,٢	١٥,٩	٢٢,٧	٢٨,١	(١)
٢٠١٧	٥٣,٦	١٤,٣	٢٠,٦	٢٦,٧	(٠,٩)
٢٠١٨	٥٨	١١,١	٢٠,٢	٢٣	(١,٢)

المصدر: من عمل الباحث معتمدا على ما ورد من بيانات الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط للسنوات 2003-2018.

ومن خلال اخذ نظرة سريعة على مخرجات الجدول (5) أعلاه، نجد بأن نسب مساهمة الانشطة السلعية دون تضمين النفط الخام سجلت ارقاما متواضعة جدا مقارنة بحاجة السوق المتعطش (وخاصة بعد الخروج من حرب سبقها حصار اقتصادي طويل) للسلع المختلفة مما اضطر ذلك الى تعويض هذه الهوه عن طريق الاستيرادات وهو ما تم ملاحظته عند تحليل التجارة الخارجية "والتي تعد جزء لا يتجزأ من السوق السلعي"، اذ تراوحت هذه النسب ما بين (10.5%) عام 2003، و(18.1%) كأعلى نسبة مساهمة تحديدا في عام 2014، اما في السنة الاخيرة (2018) لم تسجل سوى (11.1%) فقط. اما اذا ما تضمين النفط الخام في الانشطة السلعية فسنجد ان نسب المساهمة ستكون مغايرة لما تم طرحه، اذ ستكون نسب مساهمة الانشطة السلعية عالية

للوهلة الاولى إلا ان هذه النسب المرتفعة لا تعبر بصورة دقيقة عن مساهمة الانشطة السلعية بشكل حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وبالتالي فقد سجلت الانشطة السلعية متضمنة بياناتها النفط الخام (49.2%) كأدنى نسبة مسجلة خلال مدة الدراسة وتحديدا في عام 2015، وذلك الامر طبيعي يعود الى الانخفاض الكبير في اسعار النفط الخام في تلك السنة، اما بخصوص اعلى نسبة مساهمة للانشطة السلعية كانت في عام 2003 بنسبة (79.2%)، اما في السنوات الثلاث الاخيرة من سنوات هذا التحليل فقد سجلت ما بين (50.2% و53.6 و58%) للسنوات من 2016 الى 2018 على التوالي.

خامساً تطور مؤشر الاستهلاك والاستثمار والرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للمدة 2003-2018: نظريا يكاد يتفق اغلب الاقتصاديون على ان الاستهلاك الكلي دالة في الدخل، بغض النظر عن نوع الدخل المستهدف ونطاقه. (داغر، علم الاقتصاد الكلي، 2018: 42) وبالتالي فإن الاستهلاك هو متغير اساسي في دراسة التوازن الكلي للاقتصاد، اذ يبين جزء من الجدول (6) أدناه تطور مستوى الاستهلاك الكلي في العراق، والذي هو في الحقيقة يعبر عن مستويات إنفاق الفرد في العراق على مجاميع السلع والخدمات الاستهلاكية (مواد غذائية، دخان ومشروبات، ملابس واخذية، اثاث وتجهيزات منزلية، نقل ومواصلات ... الخ) وحسب الحاجة مستندا "الفرد" على عاملي الدخل والسعر بالاضافة الى اسعار السلع الأخرى (العلاق ونجلاء علي، 2007: 14-15)، كذلك ويشتمل الجدول على معدلات نمو الاستهلاك الكلي خلال المدة 2003-2018.

الجدول (5): معدلات نمو الاستهلاك والاستثمار الكلي في العراق للمدة (2003-2018)
مليون دينار عراقي

السنة	الاستهلاك الكلي (C)	نسب التغير السنوي (%+-)	النمو السنوي المركب	الاستثمار(I)	نسب التغير السنوي (%+-)	النمو السنوي المركب
٢٠٠٣	١٣٦١٦٥٠٠,٩	-	٢٣	٣١٥١١٦٨,٨	-	١٢٧,٩
٢٠٠٤	١٩٥٣٨٧٧٣	٤٣		٩٠٠٥٧٧١,٧	١٨٥,٨	
٢٠٠٥	٢٧٥٩٣٢٣٩,٧	٤١		١٦٢٩١٥٦٤	٨٠,٩	
٢٠٠٦	٣٥٥٢٦٣٣٩,٧	٢٩		١٨٠٨٢٩٤٦	١١	
٢٠٠٧	٤٢٩٦٣٠١٣,٣	٢١		١٠٤١١٨٨٩	(٤٢,٤)	
٢٠٠٨	٤٩٠٩١٣٥٥,٧	١٤		٢٣٨٤٢٩٩٨	١٢٩	
٢٠٠٩	٦٨٢٥٦١٩٣,٢	٣٩		١٤٧٥٨٢٨٩	(٣٨,١)	
٢٠١٠	٧٢٠٢٦٣٢٤	٥		٢٥٧١٦١٨٧	٧٤,٢	
٢٠١١	٧٦٢٦٠٣٤٦,٧	٦	٥,٣	٣٣٥٩٣٨٨٥	٣٠,٦	٧٦,٢
٢٠١٢	١٠١٢٩٩٥٦٥,٥	٣٣		٣٤١٨١٨٩٨,١	١,٨	
٢٠١٣	١٠٥٦٩٦٧٤٥,٤	٤		٥٤٩٧٤٧٧٢,٢	٦٠,٨	
٢٠١٤	١١٢٠٣٦٢٩٤,٤	٦		٥٥٨٣٧٤٠٢,٩	١,٦	
٢٠١٥	١٠٨٣٩٦٥٢٤,٩	(٣)		٥٠٦٥٠٠٩٥	(٩,٣)	
٢٠١٦	١١١٩١٧٩٨٤,٤	٣		٢٨٧٠٣٢٠٩,٣	(٤٣,٣)	
٢٠١٧	١١٤٠٥٨٣٨٠,٦	٢		٣٢٣٣٠٢٧٥,٩	١٢,٦	
٢٠١٨	١١٥٠٣٤٣٨١,٧	٠,٨		٣٧٤٠٠٢٨١,٦	١٥,٧	

المصدر:

- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء والأبحاث.
- ❖ معدلات النمو السنوي والنمو السنوي المركب من عمل الباحث.

ويلاحظ من الجدول اعلاه بأن معدلات نمو الاستهلاك خلال السنوات الاربعة الاولى ما بعد عام 2003 كانت مرتفعة نسبيا (باستثناء بعض السنوات) وهو امر طبيعي وخاصة بعد فترة حصار طويلة جعلت من المستهلك العراقي عطش لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات من جانب، ولارتفاع مستويات الدخل الناتجة عن تحسن مستوى الرواتب والاجور والمرتبطة اساسا باسعار وكميات النفط الخام "المرود الرئيس لموازنة الدولة" من جانب آخر، وكنتيجة طبيعية لهذه العلاقة الرابطة ما بين ايرادات النفط الخام والنشاط الاقتصادي بشكل عام للبلد نستطيع تبرير الانخفاض الحاصل في مستويات الاستهلاك في عام 2014، مضافا اليها لجوء الافراد الى تقليص مستويات الاستهلاك الى حد الضروريات واللجوء الى ادخار الفوائض من هذه الدخول للطوارئ نتيجة الظروف الامنية المربكة للوضع العام في البلد، وهذا الامر يتضح جليا بعد معرفة النمو المركب لبيانات الاستهلاك في القسم الاول الذي يضم السنوات (2003-2010) والتي سجلت (23%)، بينما سجلت في القسم الثاني (2010-2018) نسبة (5.3%).

إن مؤشر الاستثمار في العراق للمدة (2003-2018) تعسكه لنا البيانات في الجدول (6) السابق، والذي يبين كذلك معدلات التغير السنوية لهذا المؤشر، اضافة الى معدلات النمو المركب. وكما هو موضح من الجدول وما فيه من نسب فإن معدلات تراكم رأس المال الثابت وبالاسعار الجارية غير مستقرة، فهي تتذبذب ما بين الصعود الى مستويات مرتفعة جدا وما بين الانخفاض بشكل حاد، الامر الذي قد يعود الى جملة من الاسباب اهمها: جملة المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلد والتي تشمل مشاكل ومعوقات (تشريعية "تتعلق بالالية التي يتم فيها احالة العقود الاستثمارية"، أمنية "مرتبطة بالوضع الامني للبلد"، وغيرها)، وبالتالي نجد ان هذه النسب متذبذبة الى حد بعيد جدا.

كما ان النمو السنوي المركب للمدة الاولى (2003-2010) كان أعلى من النمو المركب للمدة الثانية التي ضمت السنوات (2011-2018)، وبنسب (127.9%)-(76.2%) للمدتين على التوالي.

اما فيما يخص مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك فإنه في العراق يمكننا القول ان التضخم تسببه وتسيطر عليه ثلاث قوى رئيسية: قطاعية ونقدية ومالية. فالارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار هو نتيجة حتمية لاستمرار حالات الاختلال في القطاعات المختلفة للاقتصاد المعني، وبالتالي فإن الاختلال في السوق الانتاجي للسلع والخدمات المبين في المبحث السابق والذي يتم تعويض عجزه من توفير ما مطلوب منه عن طريق التجارة الخارجية له الحضوة الكبيرة المسببة للتضخم. وفي ذات الحين فإن التضخم يعبر عنه بأنه ظاهرة نقدية يسببها عدم ضبط ضخ السيولة الى الاقتصاد من قبل صناع السياسة النقدية (وهو ما حصل في تسعينات القرن الماضي بسلبياته وايجابياته)، وكذلك من الممكن ان يتسبب رفع الاجور والاسعار والتوظيف العام غير المدروس في رفع مستويات الطلب وبالتالي رفع مستويات الاسعار.

أن معدلات التضخم السنوية لم تشهد استقرارا نسبيا الى ما بعد عام 2010، اذ كانت المستويات قبل هذا العام مرتفعه وصلت ذروتها عام 2006 (53.1%)، وهي نسبة عالية جدا لم يشهدها البلد إلا في تسعينات القرن الماضي، وجاء تلك الارقام الكبيرة بسبب توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية اللازمة لسد حاجة السوق المحلية مما ادى الى تعويض ذلك من خلال استيراد تلك السلع من السوق الخارجية. (بريغش، 2011: 105)، ان الاستقرار الواضح في المستوى العام

للاسعار وخاصة ما بعد عام 2013 عكس نجاح السلطة النقدية على توفير الاستقرار في سوق الصرف وبالتالي فإن التوقعات التضخمية التي من الممكن ان يولدها سعر الصرف انعكست على هذا الاستقرار (البنك المركزي العراقي، 2018: 5).

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. للتجارة الخارجية الاكثر انفتاحا أثر كبير في تقلب المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي، نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي في سد حاجات السوق المحلية من السلع والخدمات، وبالتالي يتم سد هذه الفجوة عن طريق القطاع الخارجي الامر الذي يرفع من معدلات التسرب من دورة الدخل في البلد.
2. ان الانفتاح التجاري في العراق ما بعد عام 2003 سواء أكان بقيود تنظيمية او دونها لا تؤدي الغرض الاقتصادي منها ما لم تكن هناك قدرة انتاجية تنافسية لها القدرة على مواجهة هذا التحدي، وبالتالي فإن مشكلة القطاع الخارجي في العراق هي مشكلة هيكلية وليست تنظيمية.
3. ان الاثر المتباين للانفتاح التجاري في العراق ينبع من جانين، الاول هو مساهمته في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات وبأسعار خدمت جميع طبقات المجتمع (بغض النظر عن الجودة) وفي فترة حرجة وخاصة في ظل غياب قطاعات انتاجية قادرة على لعب هذا الدور، أما الجانب الثاني هو ان الانفتاح التجاري والمبالغ به من شأنه ان يقف حجر عثرة أمام القطاعات المنتجة كون المنافسة هنا غير عادلة بغياب إذا لم يتوفر الدعم المناسب لهذه القطاعات في المراحل الاولى على اقل تقدير.
4. للصادرات العراقية من النفط الخام الاهمية النسبية الكبيرة الامر الذي يضفي صفة الاحادية في بنية الصادرات للبلد، مما يجعلها "الصادرات" ذات حساسية عالية تجاه صدمات الاسعار العالمية للنفط.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة ان يكون اتباع سياسة تجارية منفتحة مقرون بدعم وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي المنتجة للسلع والخدمات بالجودة والكمية الكافية لسد الحاجة المحلية، الامر الذي من شأنه ان يسهم في تخفيف الصدمات المتأتية من القطاع الخارجي.
2. ان يتبع التوصية الاولى اعلاه تنويع الواردات المالية للدولة من خلال تنويع الصادرات خارج إطار المورد الناضب، الامر الذي يدعم ديمومة دورة الدخل بأقل نسبة من التسرب.
3. الاهتمام بالقطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بالإطار التشريعي المنظم للعمليات الاستثمارية في العراق والذي من شأنه رفد الهيكل الانتاجي بفرشة واسعة من السلع والخدمات التي من شأنها تخفيف أثر صدمات القطاع الخارجي على المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. محمود محمد داغر، (2018)، علم الاقتصاد الكلي-نظريات وسياسات، ط 1، دار السيسبان، بغداد.

ب. التقارير:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام (2018)، بغداد: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2018).

2. وزارة التخطيط، (2010)، التقرير السنوي للصادرات لسنة (2009)، بغداد: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء.
3. وزارة التخطيط، (ايار 2019)، التقرير السنوي للصادرات لسنة (2018)، بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة.
4. وزارة التخطيط. (تشرين الثاني 2019). تقرير الاستيرادات لسنة (2018)، بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة.

ج. البحوث المنشورة:

1. يحيى غني النجار، رياض جواد، واقع الصناعات التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخمسون (2017).
2. سلام هامل بريغش، (2011)، فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير اسعار الفائدة ماذج لدول مختارة -للفترة (1990-2008)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
3. مصعب عبد العالي ثامر سالم عبد الحسن رسن. (كانون الأول، 2017)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 34، 132.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Joseph G Nellis, D. P., (2004), PRINCIPLES of MACROECONOMICS. London: Pearson Education Limited.
2. Margaret Ray, D. A., (2010), KRUGMAN'S MACROECONOMICS for AP. New York: WORTH PUBLISHERS/BFW.
3. Mbogela, C. S., (2015), Trade Openness: An African Perspective- Examining the determinants of trade openness and bilateral trade flows for the African countries. (P. theses, Ed.) Yorkshire, England: UNIVERSITY OF HULL.

ثالثاً. المواقع الالكترونية:

1. Shafaeddin, S. (2005) Retrieved 9 13, 2019: fromhttps://unctad.org/en/docs/osgdp20053_en.pdf
2. مهدي العلاق، ونجلاء علي، (2007)، وزارة التخطيط، تاريخ الاسترداد 24 7، 2020، من الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث: https://mop.gov.iq.
3. وزارة التخطيط، (بلا تاريخ)، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث. تاريخ الاسترداد 24 7، 2020، من http://www.cosit.gov.iq.